

تأكيد وقوله وليس يظهر من كل وجه بيان لتسميته بهذا الاسم
 كما في ابن نجيم واخرج به الشبلي في شرح المغني الظاهر لان الظاهر وان
 كان الكلام غير مسوق له الا انه ظهر المراد به للسامع بصيغة
 بلا تأمل بالقصد الاول اي العبير في العبارة اي غير مقصود
 فصد اصليا او غير اصلي بل يحتاج لتأمل اي لعدم السوفله
 ثم ان كان الغرض بيزول بادئ تأمل يقال لها اشارة ظاهرة
 وان كان محتاجا الى زيادة تأمل يقال لها اشارة غامضة
 ويسمى هذا في علم اخر بدلالة الضمن كذا في ابن نجيم والمراد به علم
 الميزان ولا يخفى ان دلالة الضمن عندهم هي دلالة اللفظ على
 جزئها وما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان وما هنا ليس كذلك
 لان المراد من غير المسوق له ما يكون من لوازم المعنى كما قلنا
 فهي دلالة التزام وبه صرح في التحرير حيث قال وظهر انما
 التزامية وان خفي التزام كان السامع مؤمنا بوجه
 تسميته اشارة كما هو صريح عبارة التعبير ص كقولها تعان
 وعلى المولود له مثال للعبارة والاشارة من المعقولات
 بومثالها من الحسوسات ما اذا قصد بالظن الى شئ يقبله
 عقلاء وراى مع ذلك غيره بمنته وبسيرة باطراف العين من
 غير قصد فما دله فهو كالمقصود بالنص وما وقع عليه الطرف
 بصيرة فهو كالمفهوم بطريق الاشارة ص سبق لاثبات
 النفقة اي اطعام الوالدين وكسوتهن على الارضاع اذا
 كن مطلقات كما في تفسير الجلالين فيكون مخصوصا به
 الضمير في يكون للاب وفيه للنسب وبالعكس يعني لما نسب
 الولد اليه بالام التملك ولا يمكن جماله عليه للاجماع دل على
 اختصاص الاب بالنسبة اليه حتى لو كان الاب فرشيا والام
 اجمعية بعد الولد فرشيا وفيه اشارة ايضا الى ان له ولا يدحق
 التملك

عند مقصود بالاشارة الى ان
 ان كان الغرض بيزول بادئ
 فان كان محتاجا الى زيادة
 ويسمى هذا في علم اخر بدلالة
 الميزان ولا يخفى ان دلالة
 جزئها وما وضع له كدلالة
 لان المراد من غير المسوق
 فهي دلالة التزام وبه صرح
 التزامية وان خفي التزام
 تسميته اشارة كما هو صريح
 وعلى المولود له مثال للعبارة
 بومثالها من الحسوسات ما
 عقلاء وراى مع ذلك غيره
 غير قصد فما دله فهو كالمقصود
 بصيرة فهو كالمفهوم بطريق
 سبق لاثبات النفقة اي اطعام
 كن مطلقات كما في تفسير
 الضمير في يكون للاب وفيه
 الولد اليه بالام التملك ولا
 اختصاص الاب بالنسبة اليه حتى
 اجمعية بعد الولد فرشيا وفيه

التملك في مال ابنته وان لا يقتل به ولا يحد بوطئ نجارتها وان علم
 حرمتها وانته بنفرد بجعل نفقة الولد ولا يشاركة بها احد كنفقة
 عبده وان الولد لا يشاركة احد في نفقة ابه الفقير كما في شامص
 وفيه اشارة الى ان اكثر الخبز خمسة عشر يوما اي بنا
 على ان الشطر النصف الا البعض قال في التحرير لكان القطع بعدم ربه
 ارادة النصف به لان ايام الاياس والحبل والصغر من العمر فثنا
 خمسة عشر لا تكاد توجد ولا يثبت حكم العموم بوجوده في فرد
 نادى واستعمال الشطر في طائفة من الشئى شاع قول وجوبك
 شطر المسجد الحرام ومكنت شطر من الدهر فوجب كونه للرد
 به اهل قال شارحه ثم هذا بعد ثبوته عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لكنه لم يثبت عنه بوجه من الوجوه قاله ابن مندة وقال
 ابن الجوزي لا يعرف واقره عليه صاحب التنقيح ثم النووي مع
 زيادة باطل فقبل التخصيص ولهذا قلنا في اشارة قوله تعان
 وعلى المولود له الاية خص منه اباحة وطئ الاب جارية ابنته
 بحيث دلالة النص وهو القسم الثالث من قسم معرفة وجوه
 الوقوف على المعنى ويسمى نحو الخطاب ومحن الخطاب ومفهوم
 حكم المنطوق اثباتا ونفيا ويقايله مفهوم الخالفة كما في التلويح
 فما ثبت بمعنى النص لغة كذا عبارة المتن قال للدلالة على لغة
 من كذا وهو في الاصل منصوب على التمييز من قوله بمعنى النص
 وقد عبرت اعدابه وخرج بالتعريف العبارة والاشارة لثبوتها
 بالنظم وخرج الاقتصار لانه ثابت مشرعا والمحد وفلان ثابت
 عقلا بحيث يعرفه كل لغوي ثم قال فخر الاسلام ليس
 المراد منه اي من معنى النص الذي يوجب ظاهر النظم فان ذلك
 من قبيل العبارة وانما المراد به المعنى الذي ادى اليه الكلام كالاية

حقيقة

ابن مندة قال في التحرير
 قوله تعان
 قوله تعان
 قوله تعان

عند مقصود بالاشارة الى ان
 ان كان الغرض بيزول بادئ
 فان كان محتاجا الى زيادة
 ويسمى هذا في علم اخر بدلالة
 الميزان ولا يخفى ان دلالة
 جزئها وما وضع له كدلالة
 لان المراد من غير المسوق
 فهي دلالة التزام وبه صرح
 التزامية وان خفي التزام
 تسميته اشارة كما هو صريح
 وعلى المولود له مثال للعبارة
 بومثالها من الحسوسات ما
 عقلاء وراى مع ذلك غيره
 غير قصد فما دله فهو كالمقصود
 بصيرة فهو كالمفهوم بطريق
 سبق لاثبات النفقة اي اطعام
 كن مطلقات كما في تفسير
 الضمير في يكون للاب وفيه
 الولد اليه بالام التملك ولا
 اختصاص الاب بالنسبة اليه حتى
 اجمعية بعد الولد فرشيا وفيه